

ميلوني تندّد بقاوض ردّ مرسومًا حكومياً يسمح بترحيل المهاجرين





(روما - أ ف ب)

وجّهت رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، الاثنين، انتقادات حادة لقاضي في صقلية، ردّ المرسوم الأخير لحكومتها اليمينية لعدم دستوريته ومناقضته القانون الأوروبي

وفي مواجهة تدفق كبير للمهاجرين غير النظاميين على سواحل إيطاليا، أصدر ائتلاف ميلوني التي انتخبت العام الماضي، إثر حملة تعهّدت فيها وضع حد للهجرة غير النظامية، مجموعة مراسيم يرمي بعض منها إلى تسريع عملية ترحيل أولئك الذين لا يستوفون شروط اللجوء

والجمعة، أخلّى قاض في كاتانيا سبيل مهاجر عربي الجنسية، بعدما خلص في قراره إلى أن المرسوم الصادر في سبتمبر/أيلول، والذي نص على تسديد بعض المهاجرين كفالة مالية قدرها خمسة آلاف يورو لتجنّب نقلهم إلى مركز احتجاز، ينتهك القانون الإيطالي وقانون الاتحاد الأوروبي

والاثنين، أعربت ميلوني، زعيمة حزب «أخوة إيطاليا»، في منشور على شبكة للتواصل الاجتماعي، عن «صدمتها» إزاء هذا القرار القضائي

«وكتبت ميلوني أن القاضي «أخلّى سبيل مهاجر غير نظامي سبق أن تلقى أمراً بالطرد

وتسعى الحكومة إلى تسريع عمليات الترحيل

فقد أنشأت مركز ترحيل «سريع» في مدينة بوتساليو في صقلية لاحتجاز مهاجرين وصلوا مؤخراً، من دول بشمال إفريقيا

وفي القرار القضائي الصادر الجمعة، والذي أطلعت عليه وكالة فرانس برس، خلص القاضي إلى أن مرسوم الحكومة مخالف للقانون، لأنه لم ينص على إجراء تقييم على أساس فردي لطلبات لجوء يقدمها مهاجرون من بلدان آمنة.

إلى ذلك خلص القاضي إلى أن المرسوم لم يسمح لأطراف ثالثة على غرار جمعيات تعنى بالهجرة، بتسديد الكفالة المالية البالغة خمسة آلاف يورو بالإنابة عن المهاجر، علماً بأن هذا الأمر يسمح به قانون الاتحاد الأوروبي.

واعتبرت «الجمعية الإيطالية للدراسات القانونية حول الهجرة» أن التدابير الحكومية الأخيرة تعتبر «طريقة سيئة» للتشريع تستند إلى مقارنة سياسية خاطئة وإلى استجابة غير عقلانية لظاهرة عادية في مجتمعنا.

وأضافت الجمعية أن «الحكومة الحالية في عام واحد فقط تدخلت في تسعة قوانين تنظيمية بشأن قانون الهجرة واللجوء، ونقلت إلى النظام القانوني الارتباك السياسي والعجز الإداري عن التعامل مع ظاهرة الهجرة، ودوافع استبدادية».

كذلك انتقدت المعارضة الحكومة.

وقالت زعيمة الحزب الديمقراطي إيلي شلاين (يسار-الوسط) إن ميلوني بانتقادها قاضياً «تحفّز صداماً بين مؤسسات» يلحق ضرراً بالبلاد.

«وكتبت «توقفوا عن البحث كل يوم عن عدو لإخفاء مسؤولياتكم

». وأشارت إلى أن الحكومة اليمينية «تصوغ قوانين غير دستورية، ومن ثم تندد بالقضاة الذين يؤدون عملهم

». وتعتزم وزارة الداخلية الطعن بالقرار القضائي، وفق وكالة أنباء «أجنسيا جورناليستيكا إيطاليا